

ملاحظات المركز الوطني لحقوق الإنسان على مسودة

نظام الرعاية اللاحقة لخريجي دور الإيواء 2025 الصادرة بمقتضى أحكام المادة (10)

والمادة (26) من قانون التنمية الاجتماعية رقم (4) لسنة 2024

رقم المادة من مسودة النظام	ملاحظات المركز الوطني لحقوق الإنسان	المبررات الحقوقية
المادة (2) التعريفات	1. الخريج: إضافة عبارة "بما يشمل كل من أنهى إقامته في دار الإيواء لأي سبب قانوني ولا يشترط بلوغ سن محددة متى اقتضت حالته استمرار الرعاية. 2. إضافة تعريف لمصطلح "التقييم القانوني لمفهوم إدارة الحالة"	منع حرمان الفئات الهشة بسبب السن أو التفسير الضيق
المادة (5) النص الأصلي	النص صراحة على حق الخريج في الوصول إلى بياناته	تعزز المادة التحول الرقمي وإدارة الحالة، مع ضمان الحق في الخصوصية والشفافية.
المادة (6) النص الأصلي	ضرورة النص على عبارة "موافقة الخريج"	احترام الكرامة الإنسانية والاستقلال الذاتي
المادة (7) النص الأصلي	النص على معايير للكفاءة والخبرة لمدير الحالة	غياب تحديد مؤهلات مدير الحالة قد يؤثر سلباً على ضمان جودة الخدمة
المادتين (9) و (10) النص الأصلي	1. إضافة نص يضمن ممثل عن الخريجين أنفسهم. 2. إضافة صندوق الأمان لمستقبل الأيتام وجمعية قرى الأطفال،	إعمال الحق في مشاركة أصحاب المصلحة (متلقي الخدمة) والخبرة

	بالإضافة إلى وضع وزارة التعليم العالي إلى جانب وزارة التربية والتعليم وفق المسمى المعتمد.	
المواد (11-15) النص الأصلي	تشكل هذه المواد الإطار التنفيذي للرعاية اللاحقة التعديلات المقترحة. أ. تحديد مدد قصوى لتقديم الخدمات ب. إخضاع التمويل لمبادئ الشفافية والنزاهة	لضمان استدامة التمويل وتحديد التزامات زمنية واضحة لمنع التعسف وضمان العدالة.
المواد (16-18) النص الأصلي	النص على معايير موضوعية واضحة ودقيقة للتمديد أو الإنهاء	يجب تقييد السلطة التقديرية بضوابط لمنع التمييز وضمان المساواة
مادة مقترحة	ضرورة وجود نص يعالج مسألة المنتفعين الذين تخرجوا قبل إصدار النظام وتجاوزت أعمارهم (18) سنة.	لضمان شمولية الرعاية.